

قمة الخليج: واجهات الوفاق الكبير



وجدت مخرجاً لأهداف الوزير العماني بوضعه في إطار "بحث مبادرة هرمز للسلام المطروحة من قبل إيران لتهدئة الأوضاع في المنطقة"، وفق وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية "إرنا".

على هذا تبليغ تركيا وإيران، اللتان من المفترض أنهما حليفان لقطر، بان الإجراء الخليجي-الدولية ذاهبة في اتجاه طي الخلاف مع قطر. لن تبقى الأزمة مناسبة مفتوحة لتسلسل إيراني تركي إلى قلب البيت الخليجي، فإذا ما بقي الخلاف الخليجي مع إيران، فإن ذلك سيكون وفق المعطى التوافقي الجديد، وإذا ما استمرت تركيا في ممارسة سياساتها المتوترة مع الرياض وأبوظبي، فذلك سيكون أيضاً وفق المعطى الجديد.

من المهم أن نراقب مستوى الحضور في القمة الخليجية فهو المؤشر الوحيد على وجهة الوفاق من عدمه. ومهم أن نراقب تفاصيل قادمة في اليمن فهي مؤشر آخر على أوضاع الوفاق الخليجي مع طهران من عدمه.

للمجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي، في الرياض، والحديث عن ان القمة ستبحث "الموضوعات المهمة لتعزيز مسيرة التعاون والتكامل بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات، وكذلك تدارس التطورات السياسية الإقليمية والدولية، والأوضاع الأمنية في المنطقة". والواضح أن الحذر ما زال مخيماً في صياغة البيان، إما تجنباً لما لا يزال قيد البحث، وإما حماية لإنجازات تم تحقيقها حتى الآن.

على أن ما صدر عن الرئيس الإيراني حسن روحاني، إثر استقباله وزير الشؤون الخارجية العماني، وزير الشؤون الخارجية العماني، ممارسة سياساتها المتوترة مع الرياض وأبوظبي، فذلك سيكون أيضاً وفق المعطى الجديد.

من المهم أن نراقب مستوى الحضور في القمة الخليجية فهو المؤشر الوحيد على وجهة الوفاق من عدمه. ومهم أن نراقب تفاصيل قادمة في اليمن فهي مؤشر آخر على أوضاع الوفاق الخليجي مع طهران من عدمه.

غير بعيدة عن نهج الإدارة الأميركية في المطالبة بمفاوضات مع إيران لإنتاج اتفاق جديد بشأن البرنامج النووي وبحث ملفات أخرى، ولاسيما برنامج إيران للصواريخ الباليستية والسلوك الإيراني المزعزع للاستقرار في المنطقة. والظاهر أن جدية ملف المفاوضات هو الذي يربك طهران ويجعل أداءها ركيكاً، خصوصاً بعد الضغوط غير المسبوقة التي يتعرض لها نفوذها في العراق ولبنان، كما الأخطار التي تحيط باستقرار نظامها جراء الاحتجاجات الداخلية التي عرفتها إيران، والتي وصلت ضراوتها وخطورتها إلى درجة قطع شبكة الإنترنت في إيران وعزل البلاد عن العالم.

لم يصدر عن السعودية ما يوحي رسمياً بان إنهاء الخلاف مع قطر بات وارداً إلا ذلك الذي تسرب من بيان مجلس الوزراء السعودي برئاسة الملك سلمان بن عبدالعزيز، الثلاثاء الماضي، الذي "رحب بقيادة دول مجلس التعاون الخليجي لعقد اجتماع الدورة الأربعين

جماعة الإخوان المسلمين بنفي الأمر أو حتى يهاجم احتماله.

الأمر يعني أن مصالح الدول المعنية التقت في لحظة استراتيجية استثنائية لاستعادة منطق الدول وأجنداتها على حساب الجماعات والتيارات، وأي أحزاب سياسية هنا وهناك.

والأمر يعني أن العواصم الكبرى، وفي مقدمتها واشنطن، باتت تعتبر مع دول المنطقة أن إنهاء الخلاف وإعادة اللحمة الخليجية، حتى وفق قواعد وشروط ومسلمات جديدة، بات أمراً مطلوباً، خصوصاً، وللمفارقة، أن التحالف الغربي الأوربي الأميركي، كما روسيا والصين ودول العالم الأخرى حاولت، أو ادعت، بلذها جهوداً لإنهاء الخلاف.

في المعلومات القليلة، إن الأمر يأتي وفق استنتاج خليجي بعدمية التعويل على الولايات المتحدة، ولاسيما تحت إدارة دونالد ترامب، لتوفير الأمن الاستراتيجي العام، ما أعاد الاعتبار إلى الفكرة الأصلية لقيام مجلس التعاون الخليجي، وهي البحث عن الأمن من خلال وحدة البيت الخليجي ورض صفوف أعضائه.

وفي المعلومات القليلة أيضاً، أن المزاج الخليجي التوافقي لا يعاند مزاج الإدارة في واشنطن، بل إن الزيارات الأخيرة لوزير الخارجية القطري ووزير الشؤون الخارجية العماني يوسف بن علوي ونائب وزير الدفاع السعودي الأمير خالد بن سلمان في أوقات مختلفة إلى العاصمة الأميركية في الأسابيع الأخيرة، استست لتوافق داخل الإدارة الأميركية، ولاسيما بين البيت الأبيض والبيتاوغون ووزارة الخارجية، لدعم المقاربة الخليجية الجديدة في التعامل مع ملفات عديدة، اليمن، قطر، وإيران.

وفق تلك الرؤية يجري تحريك عُقد المنطقة بشكل مترابط أو مستقل داخل سياق واحد. بات واضحاً أن عُمان تلعب دوراً هاماً في تقريب وجهات النظر داخل ملف قطر كما ملف إيران.

وأن حركة بن علي صوب واشنطن كما صوب طهران، ترسم ملامح لضخ حرارة داخل أوردة الحوار بين إيران ودول المنطقة. تأتي الجهود العمانيّة

أيام إلى أبوظبي ناقشت ملفات تتعلق بالأمير عشيبة القمة 40 لمجلس التعاون الخليجي التي تعقد، الثلاثاء، في الرياض.

على أن اللافت هو ما نشرته صحيفة "ذا وول ستريت جورنال" الأميركية عن زيارة سرية قام بها وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبدالرحمن آل ثاني في أكتوبر الماضي إلى السعودية لمناقشة أمر إنهاء الخلاف مع قطر.

لن تبقى الأزمة مناسبة مفتوحة لتسلسل إيراني تركي إلى قلب البيت الخليجي، فإذا ما بقي الخلاف الخليجي مع إيران، فإن ذلك سيكون وفق المعطى التوافقي الجديد، وإذا ما استمرت تركيا في ممارسة سياساتها المتوترة مع الرياض وأبوظبي، فذلك سيكون أيضاً وفق المعطى الجديد

نقل تقرير الصحيفة عن "مسؤول عربي" لم تسمه، أن الوزير القطري قدم عرضاً وصفته بـ"المفاجئ" لإنهاء الأزمة الخليجية، تُعرب من خلاله بلاده عن استعداد لقطع علاقاتها مع جماعة الإخوان المسلمين.

واللافت ليس الزيارة، ولا سريتها، ولا ما تسرب منها، على أهميته، اللافت أن الأمر سربته صحيفة أميركية، وأن تشدداً سعودياً قطرياً في كتم الأنباء عن الزيارة عكس جدية تعويل الطرفين على اليات الحل.

واللافت أكثر أنه بعد كشف الصحيفة الأميركية، لم تصدر أي معلومة أو رد فعل عن الرياض والدوحة، ولم يصدر أي موقف عن



تحصد قواصم
صحافي وكاتب سياسي ليثاني

تحتشد المؤتمرات التي تستشرّف دخول مجلس التعاون الخليجي مرحلة جديدة تنتهي بها الأزمة مع قطر. من تلك المؤتمرات ذلك الغموض البناء الذي يواكب الحراك الدبلوماسي في هذا الصدد، كما غياب أي مواقف من كل الأطراف يُشتم منها تعطيل أو معاذرة أو عرقلة للسياق الحالي لطى هذه الصفحة. والظاهر أن كل دول مجلس التعاون الخليجي، بما فيها الأطراف المتنازعة مباشرة، باتت ناضجة لإنتاج تسوية تنهي خلافاً تشعبت مستوياته إلى درجة يستعصي معها أي حل.

لم تكن زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الأخيرة إلى قطر وما نتج عنها من اتفاقات وما صدر عن هواشما من تصريحات، إلا تأكيداً آخر على جدية أدركتها أنقرة للمساعي المبذولة بصمت للخروج من أزمة الانقسام في الخليج. تقصد أردوغان إكثار الضجيج عن أفضال بلاده في حماية قطر (من جيرانها)، كما التذكير بالحضور العسكري التركي الحالي والمقبل داخلها. بيد أن كل هذه الوقائع جاءت لتؤكد هرولة الرئيس التركي للتوضيع سياسياً وعسكرياً داخل التسوية المقبلة التي يستعيد مجلس التعاون الخليجي ديناميته على أساسها.

على أن الورشة الخليجية تسير وفق خارطة طريق واضحة. قبل إن الإمارات ناقشت مع الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي في زيارته الأخيرة لأبوظبي (وربما أتت استطلاعاً للسياق التوافقي) أمر الساسي المبذولة لراب الصدع داخل المنظومة الخليجية. وقيل إن "دبلوماسية الرياضة"، من خلال مشاركة منتخبات السعودية والإمارات والبحرين في دورة "خليجي 24" لكرة القدم في قطر، هي مقدمة لـ"دبلوماسية السياسة" التي تجري خارج ملاعب الإعلام.

وقبل أيضاً إن زيارة ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان قبل

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدرّات التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة يعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

في الجدل بين فتح وحماس عن غزة ومستقبلها

لم تصل إلى ذلك نتيجة دراسة واعية لموازين القوى، وللمعطيات العربية والدولية، ولقدرة الشعب الفلسطيني على التحمل، فهي لم تلق بالاً لكل ذلك طوال هيمنتها كسلطة على قطاع غزة، فحتى مسيرات العودة لم توقعها إلا مؤخرًا، أي بعد مئات الشهداء والآلاف الجرحى والمعوقين، وإنما هي وصلت إلى ذلك نتيجة الضغوط التي سلطت عليها، ونتيجة تجفيف مصادر دعمها، ونتيجة حالة الضغط الشعبي التي باتت تعيشها أو تحس بها في قطاع غزة.

على ذلك فإن حماس معنية أيضاً بتقديم كشف حساب، أي بمراجعة نقدية لخياراتها، وتقديم اعتذار لشعبها عن كل ما حصل، في انتهاجها لهذا الخيار وفي تراجعها عنه حتى تتبين عن مصداقية، ذلك غير المعقول أن ذات الخيار كان صحيحاً بالمطلق في مرحلة ما وخاطئاً بالمطلق في مرحلة أخرى، وليس صحيحاً أن ما فعلته فتح في مجال معين كان خاطئاً في حين أن ما فعله حماس في ذات المجال هو صحيح، وبالعكس.

ما يحصل يؤكد أن الفلسطينيين في معضلة كبيرة، مفادها، أولاً، أن فضائلهم تحكّم مصالحها الضيقة والسلطوية، على حساب المصلحة الوطنية، وعلى حساب مصلحة شعبها. وثانياً، أن الخلافات بين الفصيلين الكبيرين والمهيمنين، أي السلطتين، هي التي تسهم في إضعاف مصداقية القضية الفلسطينية، وتسهل على إسرائيل تكريس هيمنتها.

الآن، بعيداً عن مصلحة فتح وحماس، وادعاءاتهما، وبعيداً عن منازعات السلطة، مطلوب حث الجهود لرفع الحصار عن مليوني فلسطيني، بأي شكل من الأشكال وبغض النظر عن أي ادعاءات، ويبقى أن على الفصيلين المعنيين تحويل ما يجري إلى فرصة، سواء لتمكين الفلسطينيين من التصمود في أرضهم، أو لإعادة بناء البيت الفلسطيني على أسس جديدة، تغلب فيه مصالح وأولويات حركة التحرير الوطني على مصالح وأولويات السلطة، مع إعادة الاعتبار للتطابق بين أرض فلسطين وشعب فلسطين وقضية فلسطين.

حماس وصلت متأخرة إلى حيث انتهت فتح، ولم تصل إلى ذلك نتيجة دراسة واعية لموازين القوى، وللمعطيات العربية والدولية، ولقدرة الشعب الفلسطيني على التحمل، فهي لم تلق بالاً لكل ذلك طوال هيمنتها كسلطة على قطاع غزة

المذكورة. ولا شك أن هذا يعني في ما يعنيه الدخول في هدنة طويلة الأمد، وإيلاء مصالح الفلسطينيين في غزة أولوية على أي موضوع سياسي، وهو أمر على وجاهته، إلا أن الحركة أخذته تعزيزاً مكانتها في السلطة والتخفف من الضغوط عليها.

والفكرة هنا أن حماس وصلت متأخرة إلى حيث انتهت فتح، وأنها

ضد المشاريع التي ترمي إلى فصل غزة عن الضفة، وإنما تنكيز تلك الحركة بانها هي التي فتحت هذا المسار، وأنها تتحمل مسؤولية ما تشريع ما وصلت إليه حماس، بعد أن سبقتها هي إليه، قبل ربع قرن، وأنها هي السبابة في تغليب طابعها ومصالحها وأولوياتها كسلطة على طابعها ومصالحها وأولوياتها كحركة تحرر وطني، أي أن حماس انتهت بورها إلى ما كانت فتح وصلت إليه.

الغزوي من كل ما تقدم أن حركة فتح معنية أمام شعبها، بالقيام بمراجعة نقدية، وضمنه تقديم اعتذار عن الخيارات التي انتهجتها، والتي تبين عن إخفاقات مزرعة وخطيرة، ولاسيما أنها هي التي شرّعت كل ما يجري، وضمنه ما تقوم به أو ما يمكن أن تقوم به حماس في غزة، وذلك كي تضيء مصداقية على كلامها.

أما في ما يخص حركة حماس، فبيدو أن موافقتها المفاجئة على إجراء انتخابات تشريعية، بعد أن تنازلت عن شروطها السابقة، والتي ظلت متمترسة عندها سنوات طويلة، كان مجرد خطوة للتغطية، أو لتبرير قبولها بالمشايخ

المشاريع التي تتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الضفة والقطاع (أوقفها إدارة الرئيس دونالد ترامب العام الماضي)، بل إن تمويل أجهزة الأمن الفلسطينية كان في معظمه يأتي من الولايات المتحدة ومن بقية الدول المانحة، حتى أن الجنرال الأميركي كيث دايتون هو الذي تولى تدريب أو تأهيل تلك الأجهزة منذ العام 2007.

وفضلاً عن ذلك، فنحن نعرف أن قيادة فتح ذاتها هي التي وقعت على اتفاق باريس الاقتصادي الذي رهن الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي عام 1994، وأنها هي التي فصلت قضية فلسطين المتعلقة باحتلال الضفة وغزة على عام 1967 عن قضية فلسطين المتناسخة عام نكبة عام 1948، وأنها هي التي هضمت منظمة التحرير، التي لم يعقد مجلسها الوطني دورة عادية له إلا في العام 1996، أي بعد ثلاثة أعوام على إقامة السلطة، وأن الدورة التالية 23 للمجلس الوطني حصلت بعد 22 عاماً في العام 2018.

القصص من كل ذلك ليس تنفيذ ما تقوله فتح، في حق حماس، في دفعاتها



مجاد كيالي
كاتب سياسي فلسطيني

يبدو أن الآمال التي عُقدت على التوافق الذي جرى مؤخراً بين حركتي فتح وحماس، أي السلطتين في الضفة وغزة، وفي شأن التوجه نحو تنظيم انتخابات تشريعية، هي الثالثة من نوعها بعد إقامة السلطة عام 1993، لإنهاء حال الانقسام الفلسطيني، لم تستمر طويلاً، أو لا يمكن التعويل عليها. أما في خصوص تفسير هذا الأمر فلا يمكن إحالته إلى مجرد عدم إصدار الرئيس الفلسطيني محمود عباس المرسوم اللازم للشروع في تلك العملية، وذلك مؤشر سلبي طبعاً، وإنما لأن التوتر بين الطرفين المعنيين عاد إلى سابق عهده، أيضاً، على خلفية إنشاء مستشفى أميركي في غزة، والحديث عن قبول إسرائيل بمنفذ بحري للقناة في جزيرة عائمة، وبقية المشاريع المتعلقة بإمكان إنشاء مطار، ومناطق صناعية في غزة، ما يوحي بان المخاوف الناجمة عن مشاريع فصل الضفة عن غزة باتت أمراً واقعاً، وربما لم يعد بإمكان الفلسطينيين تلافيتها أو مواجهتها.

اللافت في الجدل الدائر بين الفصيلين أو السلطتين المهمينتين في الضفة وغزة، حول هذا الأمر، أن قيادة فتح، وهي ذاتها قيادة المنظمة والسلطة، تاخذ على حركة حماس قبولها مستشفى أميركي، وتساوقه مع مشروع إنشاء المطار والمناطق الصناعية ومختلف مشاريع "الإنعاش الاقتصادي"، في غزة، حيث يعيش مليوناً فلسطينياً تحت الحصار منذ 12 عاماً، متهمه إياها بالانخراط في مشروع ما يسمى "صفقة القرن"، والتي يقف في مركز استهدافاتها فصل غزة عن الضفة.

المشكلة في هذا الجدل، بغض النظر عن رأينا فيه، أن قيادة فتح ذاتها كانت وضعت كل رهاناتها على الولايات المتحدة، منذ عقد اتفاق أوسلو عام 1993، وأن السلطة الفلسطينية في ظل قيادتها، كانت تتلقى مئات الملايين من الدولارات لدعم موازنتها، وللقيام ببعض

